

# نشرة إصدار

(تحيين أبريل 2016)

## صندوق ثمار

صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية  
منتقى بإجراءات مبسط

### الباعثون

#### المتصرف

الخليج المتعدد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية  
نهج بحيرة بيوا، عمارة فرج الطابق الثاني، ضفاف البحيرة 1053 تونس.

#### المودع لديه

#### بنك البركة تونس

88، شارع الهادي شاكر ، تونس 1002

تحتوي هذه الوثيقة على معلومات هامة ويجب قرائتها بتمعن قبل الإكتتاب في أي استثمار



## تحذيرات صادرة عن هيئة السوق المالية

1. تدعو هيئة السوق المالية المكتتبين إلى الانتباه للمخاطر الخصوصية المرتبطة بصناديق المساعدة على الانطلاق والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.
2. تدعو هيئة السوق المالية المكتتبين إلى الانتباه إلى أن قيمة التصفية للصندوق قد لا تعكس حجم الموجودات في المحفظة على امتداد حياة الصندوق وقد لا تأخذ بعين الاعتبار التطور الممكن لقيمة هذه الموجودات.
3. تذكر هذه النشرة المكتتبين بأن "صندوق ثمار" :
  - خاضع إلى إجراء مبسط،
  - هو موضوع نشرة إصدار مبسطة،
  - خاضع لقواعد تصرف خاصة ،
  - مخصص للمستثمرين الحذرين كما تم تحديده بالأمر عدد 2945 لسنة 2012 المؤرخ في 27 نوفمبر 2012، دون اعتبار مبلغ الاكتتاب الأدنى المقدر بـ 000 000 1 دينار.
  - خاضع لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ويقع التصرف فيه وفقا لما تضبوطه هيئة الرقابة الشرعية من معايير شرعية.
4. لا يمكن للمكتتبين أو المقتنيين التفويت أو إحالة حصصهم إلا لمستثمرين يمتلكون بعد التفويت أو الإحالة حصصا لا تقل قيمتها الإسمية عن 000 000 1 دينار.



**قائمة صناديق الاستثمار التي تديرها شركة الخليج المتعدد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية**

التسمية	صنف الصندوق	المرجع وتاريخ الترخيص	مبلغ الصندوق (مليون دينار)	المبالغ المستثمرة (مليون دينار)	نسبة الاستعمال	تاريخ فتح الاكتتاب	تاريخ غلق الاكتتاب
الصندوق التونسي للتنمية	صندوق مشترك للتوظيف في راس مال تنمية منتفع باجراء مبسط	عدد 06-06-2010 بتاريخ 17 مارس 2010	9,5	7,66	%80,60	2010 اوت 09	2010 اوت 08
	صندوق مشترك للتوظيف في راس مال تنمية منتفع باجراء مبسط	عدد 44-12-2012 بتاريخ 13 سبتمبر 2012	23	3,20	%13,91	2012 مارس 01	2012 جوان 30
الصندوق التونسي للتنمية 2	صندوق مشترك للتوظيف في راس مال تنمية منتفع باجراء مبسط	عدد 08-03-2013 بتاريخ 14 فبراير 2013	19,4	3,36	%17,15	2013 مارس 22	2014 نояمبر 28
	صندوق مشترك للتوظيف في راس مال تنمية منتفع باجراء مبسط	عدد 57-14-2014 بتاريخ 11 ديسمبر 2014	4	1.71	%42,83	2015 سبتمبر 22	2015 فيفري 22
صندوق المساعدة على الانطلاق "كابيتاليز"	صندوق مساعدة على الانطلاق	عدد 36-11-2011 بتاريخ 25 نوفمبر 2011	0,803	0,58	%72,30	2012 ماي 28	2013 ماي 27
صندوق المساعدة على الانطلاق "ستار تاب فاكتوري"	صندوق مساعدة على الانطلاق	عدد 07-13-2013 بتاريخ 14 فبراير 2013	2,5	0,62	%24,91	2013 اكتوبر 23	2013 افريل 24
الاعمال الاجتماعية	صندوق مساعدة على الانطلاق	عدد 08-15-2015 بتاريخ 30 جانفي 2015	0,850	0,1	%11,99	2015 ماي 20	2016 ماي 19
صندوق المساعدة على الانطلاق "كابيتال ليز 2"	صندوق مساعدة على الانطلاق	عدد 22-15-2015 بتاريخ 30 ابريل 2015	1	0,69	%69,00	2015 جوان 16	2016 جوان 15



# الفهرس

5	1. تقديم الصندوق
7	2. الخصائص المالية للصندوق
7	1.2. التوجهات المعتمدة في تسيير الصندوق
8	2.1كتاب الحصص
9	3.2. إعادة شراء الحصص
9	4.2. إحالة الحصص
9	5.2. تخصيص النتائج
10	6.2. الجباية
12	3. إرشادات خاصة بالمتصرف والمودع لديه
12	1.3. المتصرف
12	2.3. المودع لديه
12	3.3. مراقب الحسابات
13	4.3. اللجنة الاستثمارية
13	5.3. اللجنة الاستشارية
14	6.3. هيئة الرقابة الشرعية
14	7.3. وحدة التدقيق الشرعي الداخلي
14	8.3. القواعد الخاصة بنشاط الصندوق
16	4. أعباء تسيير الصندوق وواجب الإعلام الدوري
16	1.4. عمولة المتصرف
16	2.4. عمولة المودع لديه
16	3.4. مصاريف لجنة الاستثمار
16	4.4. مصاريف اللجنة الاستشارية
16	5.4. مصاريف هيئة الرقابة الشرعية
16	6.4. السنة المحاسبية
16	7.4. الإعلام الدوري
18	5. المسؤولون عن النشرة
18	1.5. شهادة المسؤولين عن النشرة
18	2.5. سياسة الإعلام

٦



## 1. تقديم الصندوق

السموية: صندوق ثمار.

غرض الصندوق: "صندوق ثمار" هو صندوق مشترك للتوظيف في الأوراق المالية يتمثل غرضه في المساهمة لحساب حاملي الحصص وبهدف إعادة إحالتها أو التفويت فيها في تعزيز فرص الاستثمار وتدعم الأموال الذاتية لشركات منتصبة بالبلاد التونسية وغير مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس باستثناء تلك الناشطة في القطاع العقاري المتعلق بالسكن كما نص عليها الفصل 22 مكرر (جديد) من. مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي الصادرة بالقانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة خاصة المرسوم عدد 99 لسنة 2011 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011 المتعلق بتقديم التشريع المتعلق بشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية وتنسيير شروط تدخلاتها.

يتمثل غرض الصندوق:

- توظيف المبالغ المكتتبة والمتحركة من طرف المستثمرين بهدف تكوين محفظة أوراق مالية متنوعة من المساهمات في شركات صغرى ومتوسطة وذلك باستثمار 80% من المبالغ المكتتبة في مثل هذه الشركةشرط استجابتها لسياسة استثمار الصندوق.
- التصرف في هذه المساهمات بهدف تحقيق إيرادات متعلقة بها من جهة والتلتفويت فيها وتحقيق قيمة زائدة تبعاً لذلك من جهة أخرى.

أبرز القوانين المعتمدة: - القانون عدد 92-88 المؤرخ في 02 أوت 1988 والمتعلق بشركات الاستثمار كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة خاصة بالقانون عدد 95-87 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.

- مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي الصادرة بالقانون عدد 2001-83 المؤرخ في 24 جويلية 2001 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة خاصة المرسوم عدد 99-2011 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011 المتعلق بتقديم التشريع المتعلق بشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية وتنسيير الصندوق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وتنسيير شروط تدخلاتها.

- المرسوم عدد 100-2011 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011 بملاءمة الامتيازات الجبائية المتعلقة بإعادة الاستثمار في رأس مال تنمية مع مجال تدخلات شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية وتنسيير الصندوق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.

- الأمر عدد 891-2012 المؤرخ في 24 جويلية 2012 والمتعلق بتطبيق أحكام الفصل 22 ثالثاً والفصل 22 رابعاً من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي الصادرة بالقانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وخاصة المرسوم عدد 99 لسنة 2011 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011 المتعلق بتقديم التشريع المتعلق بشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية وتنسيير الصندوق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وتنسيير شروط تدخلاتها.

- ترتيب هيئة السوق المالية المتعلقة بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في الأوراق المالية لفائدة الغير

- قرار وزير المالية الصادر بتاريخ 27 مارس 1996 والمحدد لنسب وشروط تحصيل الرسوم والعمولات الراجعة لهيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بعنوان إصدار السندات والمعاملات والعمليات الأخرى المتعلقة بالبورصة، كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

- القرارات الصادرة عن وزير المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي للشركات بالخصوص تلك المتعلقة بالمعايير المحاسبية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

المقر الاجتماعي للمتصروف:

نهج بحيرة بيوا، عمارة فرج الطابق الثاني، صفاقس البحيرة 1053 تونس.

5

مبلغ الصندوق الأصلي: 50 000 000 دينار مقسمة إلى 5 حصة القيمة الاسمية للحصة الواحدة

10 000 دينار.



مراجع الترخيص:

تاريخ التكوين:

مدة الحجز:

المدة:

8 سنوات ابتداء من تاريخ تكوين الصندوق. يمكن التمديد في هذه المدة بفترتين كحد أقصى، تدوم كل فترة منها سنة واحدة.

البائعون:

تم تكوين "صندوق ثمار" بمبادرة من المتصرف شركة الخليج المتحد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية، مقرها نهج بحيرة بيوا - عمارة فرج الطابق الثاني، 1053 ضفاف البحيرة، تونس. ومن المودع لديه بنك البركة تونس، مقره 88، شارع الهادي شاكر ، تونس 1002

المتصرف:

شركة الخليج المتحد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية، نهج بحيرة بيوا - عمارة فرج الطابق الثاني، 1053 ضفاف البحيرة، تونس، شركة خفية الإسم رأس مالها 3 مليون دينار، مرخص لها كشركة تصرف في محافظ الأوراق المالية لحساب الغير طبقاً للقانون عدد 83-2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001 والقانون عدد 96-2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 (ترخيص هيئة السوق المالية عدد 14 بتاريخ 26 جوان 2008)

المودع لديه:

مكتب Ernst & Young يمثل السيد نور الدين الحاجي ومقره شارع الأرض، المنطقة العمرانية الشمالية 1003 تونس

مراقب الحسابات:

تاریخ ودوریة  
احتساب قيمة التصفیة:

يتم احتساب قيمة التصفیة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة مالية.

المؤسسات المعنية للتلقی الإكتتابات : شركة الخليج المتحد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية، نهج بحيرة بيوا - عمارة فرج الطابق الثاني، 1053 ضفاف البحيرة، تونس.

تاریخ فتح الإكتتابات:

بداية من تاريخ وضع هذه النشرة على ذمة العموم.

١



## 2. الخصائص المالية للصندوق

### 1.2. التوجهات المعتمدة في تسيير الصندوق

#### 1.1.2 سياسة الاستثمار

يتدخل "صندوق ثمار" عبر اكتتاب أو اقتناة أسهم عادية أو شهادات استثمار أو سندات مساهمة أو رقاع قابلة للتحويل إلى أسهم أو حصص شركاء وبصفة عامة عبر اكتتاب أو اقتناة كل الصيغ الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية طبقاً للتشاريع والتراتيب الجاري بها العمل.

يمكن لـ"صندوق ثمار" أن يسند تسبقات في شكل حساب جاري للشركاء وذلك في حدود 15% من موجوداته وذلك طيلة مدة مساهمة الصندوق في الشركات التي يمتلك 5% من رأس مالها.

#### 2.1.2 المحفظة المستهدفة

يستهدف "صندوق ثمار" محفظة استثمارية تشمل:

- 80% على الأقل من موجوداته في:
  - الشركات الصغرى والمتوسطة الغير مدرجة وذلك في مراحل التمويل التالية:
    - رأس المال المخاطر
    - رأس مال تنمية
    - إعادة هيكلة رأس المال المشروع
    - ما قبل الاكتتاب العام
  - الشركات الصغرى والمتوسطة المدرجة بالسوق البديلة والتي يتطابق نشاطها مع الشريعة الإسلامية و ذلك في حدود 30% من نسبة الإستعمال القانونية.
- 20% من موجودات الصندوق على الأكثر في الشركات المدرجة بالبورصة و/أو أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

#### 3.1.2 حجم الاستثمارات

يتراوح حجم استثمار "صندوق ثمار" بكل شركة مستهدفة بين 500000 دينار و 3750000 دينار مع معدل استثمار بقيمة 2000000 دينار بكل مساهمة.

كل استثمار خارج الحدود المذكورة أعلاه يستوجب الحصول على موافقة اللجنة الإستشارية.  
لا يمكن لـ"صندوق ثمار" استثمار أكثر من 15% من قيمة موجوداته في المساهمة في شركة واحدة.

#### 4.1.2 مدة الإحتفاظ بالمساهمات

تمتد فترة الإحتفاظ بالمساهمات (مساهمة في رأس المال و/أو تمويل في شكل أموال ذاتية شبيهة) من سنة إلى أربع سنوات. كل مدة احتفاظ تكون خارج الحدود المذكورة أعلاه تستوجب الحصول على موافقة اللجنة الإستشارية.

#### 5.1.2 مدة إستثمار موجودات الصندوق

بالتطابق مع أحكام المرسوم عدد 99-2011 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011 كما تم إتمامه بنصوصه التطبيقية ، يتعين على الصندوق، في أجل أقصاه موفي السنتين المواليتين لسنة دفع الحصص، استعمال 80% على الأقل من موجوداته.

#### 6.1.2 إستراتيجية التقوية في الإستثمارات

في إطار إستراتيجية التقوية في الإستثمارات الخاصة به، سيستعمل "صندوق ثمار" كافة الطرق الممكنة كالطرح في سوق الأوراق المالية (الرئيسية و/أو البديلة)، البيع لمساهم استراتيجي، إعادة شراء الأسهم من طرف باعث المشروع أو بيع الأسهم لـ"صندوق أو صناديق استثمار أخرى". وفي هذا النطاق، سيتم إعداد اتفاقيات مساهمين بين الصندوق والمساهمين في الشركات التي سيستثمر فيها الصندوق بهدف تحديد طرق التقوية في الإستثمارات.



## 7.1.2 المنطقة الجغرافية

تكون استثمارات "صندوق ثمار" في شركات منتصبة وأو تمارس جزءاً كبيراً من نشاطها بالبلاد التونسية. في ما يخص الإستثمارات التي تهم شركات غير تلك المذكورة بالفقرة أعلاه، يتم عرض مقترن الإستثمار على اللجنة الإستشارية بهدف الحصول على الموافقة.

## 8.1.2 قواعد أخلاقية

سيلتزم "صندوق ثمار" باحترام القواعد الأخلاقية وخاصة فيما يتعلق بـ:

- قطاع النشاط
- مكافحة عمليات تبييض الأموال

## 1.8.1.2 القطاعات المستبعدة

لن يستثمر "صندوق ثمار" بالقطاعات التالية:

- الإنتاج أو النشاط الذي يتطلب أي شكل من أشكال الأشغال الشاقة، الضارة أو المستغلة وكذلك الأنشطة التي تستخدم الأطفال في أشغالها،
- إنتاج أو تجارة كل منتوج محظوظ قانوناً،
- إنتاج أو تجارة الأسلحة والذخائر،
- إنتاج أو تجارة المشروبات الكحولية،
- إنتاج أو تجارة التبغ،
- إنتاج، توزيع أو تجارة الأفلام الإباحية،
- ألعاب القمار والказينوهات وما شابهها.
- كل مجال آخر يتضمن نشاط استثمار في إنتاج أو تجارة غير مشروعة أو مخالفة لمبادئ الشرعية.

## 2.8.1.2 مكافحة عمليات تبييض الأموال

يقوم المتصرف بـ:

- احترام القانون والتشريعات المعول بها في خصوص مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال
- القيام بإجراءات مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال وفقاً للمعايير الوطنية والدولية

بالإضافة إلى ذلك يقر المتصرف ويشهد بأنه:

- يمتنع عن المشاركة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في أي نشاط من شأنه تبييض أموال مصدرها وأو وجهتها إجرامية،
- ليسوا متورطين أو محل تتبعاتٍ أو أحكام تتعلق بجرائم تبييض أموال وتمويل الإرهاب، وذلك أمام أية هيئة قضائية كانت.

## 2.2 اكتتاب الحصص

تودع مطالبات الإكتتاب لدى شركة الخليج المتحد للخدمات المالية-إفريقيا الشمالية.

تقوم شركة الخليج المتحد للخدمات المالية-إفريقيا الشمالية عند الإكتتاب بفتح حساب لكل مكتتب لا يمتلك حساباً.

تم الإكتتابات على مدت:

- المدة الأولى للإكتتاب: تكون على امتداد 6 أشهر بداية من تاريخ فتح الإكتتاب للعموم. يختتم الصندوق مع بلوغ جملة الإكتتابات مبلغ 25 مليون دينار أو مع نهاية مدة الإكتتابات حتى وإن تعذر تجميع الموجودات المستهدفة. يساوي ثمن الإصدار في مدة الإكتتاب الأولى القيمة الأصلية للحصص المنصوص عليها في الفصل 1 أعلاه أو قيمة التصفية التي تم احتسابها ونشرها خلال مدة الإكتتاب يضاف إليها 1.5% دون اعتبار الأداءات بعنوان عمولة اكتتاب تدفع للمتصرف في الصندوق.

- المدة الثانية: تمت هذه المدة من يوم 22 فيفري 2016 إلى غاية 30 جوان 2016. تم تحديد عدد الحصص المصدرة خلال المدة الثانية بـ 200 (مائة) حصة.



يساوي ثمن الحصة المصدرة الواحدة عشرة الاف (10000 د.ت) دينار، أي ما يعادل قيمة اصدار جملية تقدر بـ مليوني (2000000 د.ت) دينار.

تقفل فترة الاكتتاب حالما تبلغ جملة الاكتتابات في الصندوق مبلغ 25 مليون دينار أو مع نهاية الفترة المحددة أعلاه حتى و إن تعذر تجبيع المبالغ المستهدفة.

يعتمد الطلب التدريجي في المبالغ المكتتبة. تحرر المبالغ التي يقع الطلب فيها من طرف حاملي الحصص بأمر من شركة التصرف. في مرحلة أولى و عند الاكتتاب، تحرر المبالغ المكتتبة في حدود 25% على الأقل من مجموع المبلغ المكتتب.

بصرف النظر عن الأحكام التنظيمية المتعلقة بفترة ما قبل التصفية، يتوجب على كل مكتب القيام بتحرير المبالغ التي وقع الطلب فيها من طرف المتصرف بمصادقة من اللجنة الاستشارية و ذلك على ضوء الاستثمارات المنجزة أو التي هي في طور الانجاز.

لا تدفع المبالغ المكتتبة و المحررة إلا نقداً. ولا يشمل إلا عدداً صحيحاً من الحصص المعروضة للاكتتاب.

يتبعن على المكتب الذي يعتزم الإكتتاب خلال إحدى فترتي الإكتتاب المذكورة أعلاه توجيهه إشعار إلى شركة الخليج المتحد للخدمات المالية-إفريقيا الشمالية وذلك قبل شهر من نهاية تلك المدة.

لا يمكن لشركة الخليج المتحد للخدمات المالية-إفريقيا الشمالية قبول مطالب الإكتتاب عند بلوغ القيمة الأصلية للحصص المتداولة مبلغ 25 مليون دينار خلال مدة الإكتتاب الأولى والثانية و 50 مليون دينار في صورة إعادة فتح فترات أخرى للاكتتاب.

يبلغ الحد الأدنى للاكتتاب مليون (1000000 د.ت) دينار ويتم الإكتتاب نقداً وذلك عبر تحويل بنكي أو بواسطة صك بنكي.

في صورة تقديم أحد المستثمرين بطلب إلغاء الإكتتاب وذلك خلال الخمسة عشر يوماً التي تلي تاريخ اكتتابه، يتم إعادة المبالغ المدفوعة إليه.

### 3.2 إعادة شراء الحصص

لا يمكن لحاملي حصص "صندوق ثمار" إعادة شراء حصصهم قبل انتهاء مدة محددة بثلاث سنوات بداية من تاريخ تحريرهم للحصص. مع نهاية هذه المدة يمكن لحاملي الحصص المطالبة بتصفية الصندوق إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم في إعادة شراء الحصص في غضون سنة من تاريخ إيداع هذه المطالب لدى المتصرف.

يتوجب على كل حامل للحصص يريد فك ارتباطه بالصندوق قبل الآجال المذكورة أن يلتزم بالأحكام المنظمة لإحالة الحصص.

### 4.2 إحالة الحصص

دون المساس بشرط وجوب الاحتفاظ بالحصص لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ تحريرها، يمكن إحالة الحصص أو تداولها بدايةً من تاريخ اكتتابها بين حامليها في ما بينهم أو مع أطراف أخرى . وتشمل هذه العملية الأعداد الصحيحة من الحصص. يتحمل حامل الحصص عبء إيجاد محل إليه وإن تعذر عليه ذلك فيمكنه طلب تدخل المتصرف في الصندوق للبحث عن محل إليه.

### 5.2 تخصيص النتائج

توزيع المبالغ الفابلة للتوزيع على حاملي الحصص

#### 5.2.1 توزيع حصص الأرباح

يتم توزيع حصص أرباح الصندوق وخصوصاً إيرادات عمليات التوظيف ومنابع الأرباح التي يتحصل عليها الصندوق على حاملي الحصص وذلك دون انتظار نهاية مدة الصندوق.

لا يتم اقتطاع أي من إيرادات عمليات التوظيف بهدف القيام بعمليات إعادة استثمار أو لتكوين احتياطات.

يتم توزيع كافة إيرادات الصندوق مع احترام إمكانية وجود تحديات متعلقة بالتوزيع منصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.



تساوي الإيرادات القابلة للتوزيع النتجة الصافية للسنة المحاسبية يضاف إليها النتائج المرحلية وتضاف أو تنقص منها أرصدة حسابات تعديل الإيرادات المرتبطة بالسنة المحاسبية المختومة.

تساوي النتيجة الصافية مجموع الإيرادات وحصص الأرباح والمكافآت ومكافآت الحضور بالإضافة إلى كل الإيرادات المتعلقة بالسندات المكونة للمحفظة والبالغ المتوفرة وقتيا مع طرح مصاريف التصرف ومرتبات وأتعاب الخدمات الخارجية المتعلقة بالاستغلال وأعباء الإدارية.

يقوم الصندوق بتوزيع الإيرادات نقدا وذلك في غضون خمسة أشهر من انتهاء السنة المحاسبية.

## 2.5.2 توزيع الأصول

خلال فترة ما قبل التصفية ، يمكن للمتصرف توزيع جزء من موجودات الصندوق نقدا لفائدة حاملي الحصص كما يمكن له توزيع المحصول المتأتي من التفويت في السندات موضوع تدخلات الصندوق والقيمة الزائدة المرتبطة بها.

لا يحق للمتصرف إعادة استعمال المحصول المتأتي من هذه العمليات وكذلك الشأن بالنسبة لقيمة الزائدة المرتبطة بها.

يتم التفصيص صراحة على كل توزيع يقع بتفصير التصرف

كل توزيع يتم من "صندوق ثمار" يكون على حسب الترتيب التالي:

1- لحساب حاملي الحصص ، في حدود مبلغ اكتتاباتهم المحررة وغير المسددة اثر توزيع سابق. يمثل هذا التوزيع تسديد القيمة الاسمية للحصص.

2- ما أن يتم تسديد المبالغ المنصوص عليها بالفقرة الأولى أعلاه لحساب حاملي الحصص حتى يقع دفع تكملة لفائدة حاملي الحصص تمكنهم من بلوغ معدل عائد سنوي مرسم بـ 12% من مبلغ اكتتاباتهم المحررة وغير مسددة وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار منابع الأرباح الموزعة سلفا. يمثل هذا التوزيع تسديد العائد الأدنى المستوجب لفائدة حاملي الحصص.

3- ما أن يتم تسديد جملة المبالغ المنصوص عليها بالفقرة الأولى والثانية أعلاه حتى يقع توزيع ما تبقى بحساب 80% لفائدة حاملي الحصص و 20% لفائدة شركة التصرف كعمولة نجاح تتم فوترتها على "صندوق ثمار" بما في ذلك جملة الأعباء والمصاريف. يمثل هذا التوزيع تسديد عمولة الفعالية بالنسبة لشركة التصرف والفعالية الزائدة بالنسبة لحاملي الحصص.

في نهاية مدة الصندوق بما في ذلك مدته التمديد المكتتبين المنصوص عليهم بالقانون الداخلي للصندوق وفي صورة استحالة التفويت بشروط مجانية لكل أو لبعض أصول "صندوق ثمار" يتوجب على المتصرف بذل قصارى جهده لتحقيق تفويت في الإستثمارات بطرق بديلة وإن كان ذلك بشروط مالية أقل من سعر السوق.

غير أن عمليات التفويت في الإستثمارات بشروط مالية أقل من القيمة الحقيقية للأصول المزمع التفويت فيها، وذلك استنادا للقواعد المالية للشركات المعنية، لا يمكن أن تتم إلا بموافقة حاملي الحصص الممثلين لـ 75% من حصص الصندوق.

للحصول على موافقة حاملي الحصص، يقوم المتصرف بإرسال طلب في هذا الشأن عبر رسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالإسلام. ولحاملي الحصص أجل 15 يوما للتعبير عن رأيهم في هذا الموضوع. ويعتبر عدم الرد موافقة على عملية التفويت.

في حال عدم التمكن من التفويت في الإستثمارات بشروط مالية أقل من سعر السوق أو في حال رفض حاملي الحصص الممثلين لـ 75% من حصص الصندوق لمثل هذه العملية فإن الأصول المعنية توزع بين حاملي الحصص حسب ترتيب التوزيع المبين أعلاه وبالتناسب مع ما يمتلكه كل مساهم من حصص في الصندوق.

## 6.2 الجبائية

طبقا لأحكام مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي الصادرة بالقانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001 كما تم إتمامه بالقانون عدد 105 لسنة 2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 وبالنظر للفصول 23 إلى 25 من القانون عدد 106 لسنة 2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2006، لا يتصف "صندوق ثمار" بالشخصية المعنوية وبالتالي لا يخضع للأداء.

بالمقابل فإن عائدات رؤوس الأموال المنقولة التي يحققها "صندوق ثمار" تخضع لخصم من المورد النهائي ومحرر من الضريبة بقيمة 20% من المبلغ الخام.



## 1.6.2 الامتيازات الجبائية المتعلقة بالاكتتاب في "صندوق ثمار" 1.1.6.2 الامتيازات عند الدخول

إن الاستثمار في "صندوق ثمار" الذي يتدخل في الإطار الحر لا يعطي الحق في التمتع بالإمتيازات الجبائية إلا إذا كانت تدخلات الصندوق تهم المؤسسات التي تخول الإنفاق بالإمتيازات الجبائية المنصوص عليها بالشريع الجاري به العمل بعنوان إعادة الاستثمار.

يتم الطرح عبر الاستظهار بشهادة مسلمة من قبل المتصرف تثبت استعمال الصندوق، وفي حدود المبالغ المستعملة فعلياً من قبل الصندوق، في الإكتتاب في الأسهم أو في المنابع الاجتماعية أو في الرقاع القابلة للتحويل لأسهم التي تصدرها هذه المؤسسات حسب الشروط والنسب المنصوص عليها بالشريع الجاري به العمل.

يتم طرح المداخيل والأرباح المحققة بعنوان السنة التي تم فيها الإستعمال الفعلي للمبالغ المعد استثمارها من قبل الصندوق أو بعنوان السنة التي سبقتها إن تم هذا الإستعمال قبل آخر أجل لإيداع التصريح المتعلق بمداخيل تلك السنة ، وذلك حسب ما يلي:

- كلياً وبصرف النظر عن الضريبة الدنيا في حال كانت تدخلات الصندوق في مؤسسات منتنسبة بمناطق التنمية المنصوص عليها بالفصلين 23 و34 من مجلة تشجيع الإستثمارات أو في حال اقتداء مساهمات في رأس مال مؤسسات تمر بصعوبات اقتصادية منتنسبة بمناطق التنمية وفي إطار عملية إحالة.
- في حدود 35% من قاعدة الضريبة ومع مراعاة الضريبة الدنيا بالنسبة للحالات الأخرى.

## 2.1.6.2 الامتيازات عند الخروج

تغفى من الضريبة وفي حدود 50% القيمة الزائدة المحققة من التفويت أو إعادة شراء حصص الصندوق الذي تكون تدخلاته في مؤسسات تخول الإنفاق بالإمتيازات الجبائية إذا تم التفويت أو إعادة شراء الحصص بعد نهاية السنة الخامسة المواتية لسنة تحرير الحصص.

## 2.6.2 شروط الإنفاق بالإمتيازات الجبائية يخضع الإنفاق بالطرح لاحترام التشريع الجبائي الجاري به العمل..

في صورة عدم احترام واجب استعمال موجودات "صندوق ثمار" حسب الشروط والأجال المضبوطة بالقانون ، يتحتم دفع الأداء المستوجب وغير مستخلص بعنوان المداخيل والأرباح المطروحة مع تنقيتها بخطايا التأخير وذلك بالتضامن بين المتصرف في الصندوق والمنتفعين بالطرح.

## 3.6.2 المداخيل المتأنية من حصص "صندوق ثمار"

وفقاً لمقتضيات الفصل 25 من القانون عدد 106 لسنة 2005 المورخ في 19 ديسمبر 2005 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2006، تعتبر المداخيل المتأنية من حصص الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية مداخيل موزعة لذا فهي غير خاضعة للضريبة.



### 3. إرشادات خاصة بالمتصرف والمودع لديه

#### 1.3. المتصرف

يتولى المتصرف إدارة الصندوق وفقاً للتوجيهات المرسومة للصندوق وهو يتصرف لحساب حاملي الحصص ويقوم بمفرده باستعمال حقوق التصويت المتعلقة بالسنادات الراجعة للصندوق.

يتوجب على المتصرف :

- انتقاء الاستثمارات المستهدفة،
- القيام بمستلزمات التدقيق القانوني و المحاسبي و التنظيمي،
- المشاركة في تحديد الإستراتيجية وتعيين المسيرين،
- المتابعة الدائمة للشركات المتواجدة بالمحفظة وضمان نجاعة نظام الرقابة الداخلية،
- توفير أمثلة خاصة لمتابعة المردودية ،
- توفير أمثلة متعارف عليها للإفصاح وتقييم موجودات المحفظة.

#### 2.3. المودع لديه

تم تعيين بنك البركة تونس مقره 88 شارع الهادي شاكر تونس 1002 كمودع لديه لموجودات "صندوق ثمار" بمقتضى اتفاقية إيداع مبرمة مع المتصرف بتاريخ.

وفي هذا الصدد فإن المودع لديه يتغفل بالمهام التالية :

- الاحتفاظ بأصول "صندوق ثمار" وفتح حساب جاري وحساب سنادات باسمه. وفي هذا الإطار يقوم بالتأكد من مدى تطابق الموجودات المحافظ بها والسنادات المسجلة في حسابات حاملي الحصص. يقوم المودع لديه أيضاً بمراقبة الموجودات عبر القيام بمقارنة بين كميات الأوراق المالية المتوفرة ووثائق الموجودات.
- القيام بفرز الأوامر وتسجيلها في الحساب الجاري وحساب السنادات.
- التثبت من مدى قانونية القرارات الصادرة عن المتصرف وذلك بمراقبة مدى احترام قواعد الاستثمار والنسب القانونية والتثبت من صحة احتساب قيمة التصفية ومن مدى التقيد بالقواعد التي تخص الحد الأدنى والأقصى لموجودات "صندوق ثمار". بيراقب المودع لديه أيضاً التنظيم والإجراءات المحاسبية للصندوق.
- مرافق جرد موجودات "صندوق ثمار" ومنح شهادة جرد مع نهاية كل سنة محاسبية. في حال وقوف المودع لديه على شوائب أو مخالفات على اثر قيامه بمهام المراقبة، يوجه هذا الأخير للمتصرف طلب تسوية ثم يوجه تنبيها في حال عدم امتثال المتصرف في ظرف 10 أيام بورصة لهذا الطلب. وفي كل الحالات يقوم المودع لديه بإعلام هيئة السوق المالية ومرافق حسابات الصندوق.
- التثبت من مدى احترام شروط أهلية المكتتبين ومن مدى تمكنهم من الحصول على المعلومات الكافية.

#### 3.3. مراقب الحسابات

يعين مراقب الحسابات من طرف مجلس إدارة المتصرف و ذلك لثلاث سنوات مالية.

يقوم مراقب الحسابات بمراجعة الوثائق التالية ويصادق على صحتها ومصداقيتها:

- جرد لكامل عناصر موجودات "صندوق ثمار" المعَد من المتصرف،
- القوائم المالية للصندوق المعَد من المتصرف،
- تقرير حول إدارة الصندوق خلال السنة المالية المنقضية المعَد من المتصرف.

مراقب الحسابات مطالب أيضاً ب:

- إعلام هيئة السوق المالية في حينه بكل عمل من شأنه أن يشكل خطراً على مصالح الصندوق وحاملي الحصص،
- تسليم هيئة السوق المالية تقرير المراقبة و ذلك خلال السنة أشهر التي تتبع نهاية كل سنة مالية،
- تسليم هيئة السوق المالية نسخة من التقرير الموجه للمتصرف.

يتحمّل المتصرف أعباء مراقب الحسابات.



#### 4. اللجنة الاستثمارية

يقوم مجلس إدارة المتصرف بتسمية اللجنة الاستثمارية. تُفَوَّض اللجنة لمدة سنة قابلة للتجديد. تتكون اللجنة الاستثمارية من 5 أعضاء؛ ممثل عن شركة التصرف و 4 أعضاء أكفاء يقع اختيارهم من ذوي الخبرة في مجال الاستثمار ومن ممثلي حاملي الحصص البارزين بالصندوق.

كما يقع تعين عضو مستقل يحضر اجتماعات اللجنة بدون التمتع بحق التصويت. يتم إشعار هيئة السوق المالية مسبقاً بكل تغيير يطرأ على تكوين هذه اللجنة.

يتَمَّ دور اللجنة الاستثمارية في :

- تقييم فرص الاستثمار،
- البت في جملة الاستثمارات المعروضة،
- متابعة مساهمات الصندوق والتحقق من حسن تطبيق القرارات المتخذة وفقاً للاستراتيجية المعتمدة من اللجنة الإستشارية،
- إشعار مجلس الإدارة بالمقترنات الخاصة بسياسة الاستثمار.

تحجَّمُ اللجنة الاستثمارية على اثر استدعاء موجه من قبل المدير العام لشركة التصرف عبر البريد أو البريد الإلكتروني يتم تأكيد إبلاغه عبر الفاكس أو عبر أي وسيلة تترك أثراً مكتوباً وذلك في أجل 15 يوماً. يكون الاستدعاء مصحوباً بملف الاستثمار.

تحجَّمُ اللجنة الاستثمارية على الأقل أربع مرات في السنة بمعدل مرة في كل ثلاثة. لتكون المداولات صالحة، يتوجَّب حضور 5/3 على الأقل من أعضاء لجنة الاستثمار والذين لهم الحق في التصويت ويتم اتخاذ القرارات بأغلبية 4/3 الأعضاء الحاضرين أو الممثليين. في حال تعذر عليه الحضور، يمكن لعضو اللجنة الاستثمارية أن يكون ممثلاً عن طريق أحد أعضاء اللجنة الآخرين وذلك شريطة استظهاره بتوكييل رسمي.

كما يمكن انعقاد اجتماعات اللجنة الاستثمارية عبر المحاضرات الهاتفية أو عبر المحاضرات المضورة.

#### 5. اللجنة الإستشارية

يتم تعين لجنة استشارية لمساعدة المتصرف في تحديد خياراته الاستثمارية. يخضع تعين أعضاء اللجنة الإستشارية لموافقة مجلس إدارة شركة الخليج المتحد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية.

تحجَّمُ اللجنة الإستشارية مرتين في السنة لتقديم خيارات وقرارات لجنة الاستثمار، التصرف في المسائل المتعلقة بتضارب المصالح، إخطار مجلس إدارة شركة التصرف بمجمل تقييمها واستنتاجاتها، تحديد إستراتيجية التصرف في محفظة الصندوق وكذلك تحديد إستراتيجية الاستثمار والتقويت في الإستثمارات. ويمكن للجنة أن تقرر تصفيَة الصندوق بصفة مسبقة.

ت تكون اللجنة الإستشارية من خمسة أعضاء . أربعة أعضاء يقع اختيارهم من بين حاملي الحصص والمدير العام لشركة التصرف في الصندوق أو من يمثله. تعين اللجنة الإستشارية عضواً مستقلاً يحضر أعمال اجتماعات اللجنة الإستشارية بدون التمتع بحق التصويت.

تحجَّمُ اللجنة الإستشارية على اثر استدعاء موجه من قبل المدير العام لشركة التصرف عبر البريد أو البريد الإلكتروني يتم تأكيد إبلاغه عبر الفاكس أو عبر أي وسيلة تترك أثراً مكتوباً وذلك في أجل 15 يوماً. يكون الاستدعاء مصحوباً بجدول الأعمال موضوع اجتماع اللجنة وبكل وثيقة أو تقرير ذي علاقة.

لتكون المداولات صالحة، يتوجَّب حضور 5/3 أعضاء اللجنة الإستشارية ويتم اتخاذ القرارات بأغلبية 4/3 أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثليين. في حال تعذر عليه الحضور، يمكن لعضو اللجنة الإستشارية أن يكون ممثلاً عن طريق أحد أعضاء اللجنة الآخرين وذلك شريطة استظهاره بتوكييل رسمي.

كما يمكن انعقاد اجتماعات اللجنة الإستشارية عبر المحاضرات الهاتفية أو عن طريق المحاضرات المضورة. يمكن للجنة الإستشارية أن تكلف لجنة تدقيق للإشراف على مراقبة عمل الصندوق.

لدى اللجنة الإستشارية الحق في إقالة المتصرف عند ثبوت مسؤوليته في خرق الأحكام القانونية والتربيبة التي تطبق على الصندوق أو انتهاك قانون الصندوق الداخلي أو ارتكاب أخطاء تضر بمصالح حاملي الحصص ، خاصةً عند ثبوت مسؤوليته في تدني مردودية الصندوق.

يُتَخذ قرار إقالة المتصرف بأغلبية 3/2 الأصوات.



## 6.3. هيئة الرقابة الشرعية

تتركب هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم اختيارهم من بين الخبراء المختصين في فقه المعاملات الإسلامية ومن ذوي الجنسية التونسية. يتم تعيين أعضاء الهيئة لمدة ثلاث سنوات قابلة التجديد مرتين.

تتولى هيئة الرقابة الشرعية إصدار الفتاوى والمراقبة للتأكد من مدى تطابق معاملات الصندوق مع المعايير الشرعية وتكون قراراتها ملزمة و يجب على المتصرف احترامها و تنفيذها.

تتولى هيئة الرقابة الشرعية رفع تقرير سنوي حول أعمالها للجنة العامة للمتصرف. كما تتولى الهيئة تقديم تقرير سنوي حول أعمالها للجنة العامة للمتصرف. ويتم إيداع التقرير إلى هيئة السوق المالية و وضعها على ذمة حاملي الحصص في المقر الاجتماعي للمتصرف في نفس الأجال الخاصة بالقوائم المالية أي خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ اختتام السنة المحاسبية . ترسل كذلك نسخة من التقرير لكل حامل للحصص إذا ما طلب ذلك.

تحدد الجلسة العامة للمتصرف مكافأة الهيئة و يقوم الصندوق بدفعها.

تتولى هيئة الرقابة الشرعية بالمهام الأساسية التالية:

- مساعدة المتصرف وتوجيهه في إعداد العقود والمنتجات لتكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- مراجعة العقود والاتفاقيات والعمليات التي تم إعدادها من طرف المتصرف والمتعلقة بجميع معاملات الصندوق و الإسهام في تعديليها و تطويرها عند الاقتضاء وذلك للتأكد من توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- إبداء الرأي الشرعي في المسائل والإشكالات التي يطرحها المتصرف عند ممارسة مهامه في إدارة الصندوق؛
- متابعة عمليات الصندوق، و الإشراف أنشطته من الناحية الشرعية، والتحقق من أن المعاملات المبرمة في منتجات قد تم التدقيق فيها و الموافقة عليها من طرف الهيئة؛
- اقتراح الحلول الشرعية الازمة الخاصة بالمعاملات المالية للصندوق والتي لا تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والمساهمة في إيجاد البديل للمنتجات المخالفة لذلك؛
- التأكد من تجنب المكاسب التي قد يحققها الصندوق من مصادر أو بطرق تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية وصرفها في أعمال خيرية ؛
- إعداد و رفع تقرير سنوي للجنة العامة للمتصرف يتم ذكر الاعمال المنجزة للصندوق ومدى استجابة المتصرف لفتاوي والقرارات المقترحة.

## 7.3. وحدة التدقيق الشرعي الداخلي

تتولى وحدة التدقيق الشرعي الداخلي فحص ومراقبة مدى التزام الصندوق بالمعايير الشرعية وفق فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية. كما تقوم وحدة التدقيق الشرعي الداخلي بإعداد تقارير دورية في الغرض ترفع لأنظار هيئة الرقابة الشرعية ومجلس إدارة المتصرف. تكون وحدة التدقيق الشرعي الداخلي من عضو أو أكثر من المختصين في فقه المعاملات الإسلامية. تتم المصادقة على تركيبة وحدة التدقيق الشرعي الداخلي من قبل هيئة الرقابة الشرعية.



## 8.3. القواعد الخاصة بنشاط الصندوق

التصرف في المداخيل غير المطابقة للمعايير الشرعية

يتم صرف المداخيل غير المطابقة للمعايير الشرعية للمنظمات ذات الأنشطة الخيرية و المرخص لها قانونيا و ذلك بعد عرضها و اقرارها من طرف هيئة الرقابة الشرعية للصندوق.

الطرف المسؤول عن دفع الزكاة  
تقع مسؤولية إخراج الزكاة على حاملي الحصص.



## 4. أعباء تسيير الصندوق وواجب الإعلام الدوري

### 1.4. عمولة المتصرف

تنقاضى شركة الخليج المتحد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية لقاء خدمات التصرف عمولة سنوية دون احتساب الأداء على القيمة المضافة تقدر بـ 2.5% من الأموال المكتتبة والمحررة و المستثمرة وبـ 1.5% على الأموال المكتتبة وغير المستثمرة تحسب على قاعدة المبلغ الصافي لموجودات الصندوق.. هذه العمولة تغطي أتعاب شركة التصرف ومصاريف طبع وتوزيع نشرة الإصدار والنظام الداخلي، مصاريف البحث عن فرص استثمارية ومصاريف احتساب قيمة التصفية.

يتم احتساب فوترة وتسديد عمولة المتصرف في نهاية كل ثلاثة أشهر.

تجدر الإشارة إلى أن المتصرف يتحمل تكاليف العناية الواجبة للشركات المستهدفة وتكاليف التعاقدات وتكاليف التقاضي وأجرة مراقب الحسابات.

كما تنقاضى شركة الخليج المتحد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية عمولة نجاح بـ 20% من الفارق بين نسبة المردودية السنوية المحققة ونسبة المردودية المرسملة والمقدرة بـ 12%. يتم احتسابها وفوتها ودفعها مع نهاية مدة الصندوق.

### 2.4. عمولة المودع لديه

تساوي عمولة المودع لديه 0,1% دون احتساب الأداء على القيمة المضافة من مبلغ الأصل الصافي على أن لا تقل على 20 000 دينار دون احتساب الأداء على القيمة المضافة تدفع مسبقا مع بداية كل سنة محاسبية.

### 3.4. مصاريف لجنة الاستثمار

يتحمل الصندوق أعباء لجنة الاستثمار التي تشمل مصاريف التنقل و الإقامة للأعضاء الغير المقيمين بتونس. تحدد اللجنة الاستشارية الأعباء المحمولة على الصندوق خاصة التي تتعلق بمشاركة العضو المستقل.

### 4.4. مصاريف اللجنة الاستشارية

يتحمل الصندوق أعباء اللجنة الاستشارية التي تشمل مصاريف التنقل و الإقامة للأعضاء الغير المقيمين بتونس. تحدد اللجنة الاستشارية الأعباء المحمولة على الصندوق خاصة التي تتعلق بمشاركة العضو المستقل.

### 5.4. مصاريف هيئة الرقابة الشرعية

يتحمل الصندوق مصاريف هيئة الرقابة الشرعية.  
يتحمل الصندوق مصاريف التنقل و الإقامة للأعضاء الغير المقيمين بتونس.

### 6.4. السنة المحاسبية

تبدأ السنة المحاسبية في غرة جانفي و تنتهي في 31 ديسمبر.  
بصفة استثنائية، تبدأ أول سنة محاسبية من تاريخ نشأة الصندوق إلى 31 ديسمبر 2013.

### 7.4. الإعلام الدوري

#### 1.7.4 التقرير السنوي

يقوم المتصرف عند ختم كل سنة محاسبية بجريدة عناصر أصول صندوق "صندوق ثمار" ويضبط القوائم المالية وفقا للتشريع المحاسبي المعمول به وبعد تقرير تصرف بخصوص السنة المحاسبية المنقضية.  
تمت المصادقة على الجرد من قبل المودع لديه.

توضع القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات وتقرير التصرف وجرد الأصول على ذمة حاملي الحصص بالمقر الاجتماعي للمتصرف وذلك في غضون ثلاثة أشهر من ختم السنة المحاسبية. ويتم إيداع نسخ من هذه الوثائق ب الهيئة السوق المالية. كما يتم إرسال نسخة من هذه الوثائق لكل حامل حصص يطلبها وذلك في غضون ثلاثة أشهر من ختم السنة المحاسبية.



- يتضمن التقرير السنوي للتصرف البيانات التالية:
- توزيع الأصول وتوزيع الخصوم؛
  - توزيع محفظة الأوراق المالية والإيرادات؛
  - عدد الحصص المتداولة؛
  - حساب الأعباء والإيرادات وتحصيص النتائج،
  - القيمة الزائدة أو النقص في القيمة المحققة؛
  - قيم التصفية المسجلة في بداية السنة المحاسبية وفي نهايتها،
  - تقرير عن تطبيق توجهات التصرف التي تم تحديدها بالقانون الداخلي "صندوق ثمار" (سياسة التصرف، توزيع الإستثمارات، الاستثمار والتقويت في الإستثمارات المشترك)،
  - تسمية ممثلين قانونيين وموظفي المتصرف لدى هيكل إدارة الشركات التي ساهم فيها "صندوق ثمار"،
  - أسباب كل تغيير يطرأ على طرق التقييم.

#### **2.7.4 بيانات إضافية**

- بدافع الشفافية والوضوح يقوم المتصرف بمد هيئة السوق المالية سنوياً بالبيانات التالية:
- موجودات الصندوق المتصرف فيها إلى حدود 31 ديسمبر من السنة المنقضية،
  - المبالغ التي تم تحريرها خلال السنة المنقضية،
  - التحبيبات التي شملت وثيقة "سياسة الإقراض"،
  - تقرير حول ظروف ممارسة المتصرف لحقوق الإقراض،
  - تحال قيمة التصفية إلى هيئة السوق المالية يوم احتسابها،
  - إحصائيات يضبط مضمونها ودورية تقييمها بقرار عام لهيئة السوق المالية.
- من جهة أخرى يقوم المتصرف بمد حاملي الحصص بالبيانات التالية:
- تقرير سنوي حول تقييم الإستثمارات مع نهاية كل سنة محاسبية يسلم في غضون 60 يوماً من تاريخ ختم السنة المحاسبية،
  - تقرير حول ظروف ممارسة المتصرف لحقوق الإقراض.

## 5. المسؤولون عن النشرة

السيد محمد صالح فراد، المدير العام لشركة الخليج المتعدد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية

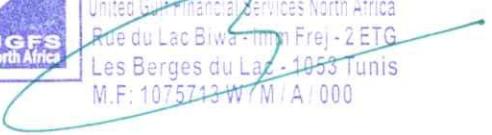
الهاتف: 71 167 500 ، الفاكس: 181 71 965

السيد فرج زعق، المدير العام لبنك البركة تونس

الهاتف: 71 780 000 ، الفاكس: 71 790 235

### 1.5. شهادة المسؤولين عن النشرة

"حسب علمنا فإن المعلومات الواردة بهذه النشرة مطابقة ل الواقع (الترتيب الجاري بها العمل، النظام الداخلي للصندوق ) وهي تتضمن جميع المعلومات الازمة الموجهة للمستثمرين حتى يتسمى لهم الوقوف على خصائص الصندوق والمتصرف فيه والمودع لديه والموزع التابع له وخصائصه المالية وطرق تسييره وكذلك على الحقوق المرتبطة بالحصص المعروضة. ولا تتضمن هذه المعلومات أي سهو من شأنه أن يغير من مداها".

المودع لديه	المتصرف
<p>المدير العام السيد فرج زعق بنك البركة تونس 88 شارع الهادي شاكر، تونس 1002</p>  	<p>المدير العام السيد محمد صالح فراد شركة الخليج المتعدد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية نهج بحيرة ببوا، عمارة فرج الطابق الثاني، ضفاف البحيرة 1053 تونس</p>  

## 2.5. سياسة الإعلام

المسؤولة عن الإعلام:

السيدة عفاف بن منصور

مدير عام مساعد بشركة الخليج المتعدد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية

نهج بحيرة ببوا، عمارة فرج الطابق الثاني، ضفاف البحيرة 1053 تونس

الهاتف: 00216 71 965 181 ، الفاكس: 00216 71 167 500

يقع إعلام جميع حاملي الحصص بقيمة التصفية عن طريق رسائل مضمونة الوصول مع الإشعار بالإسلام.

يجب وضع نشرة الإصدار والنظام الداخلي للصندوق على ذمة العموم عند الإكتتاب بمجرد الطلب.

يوجد القانون الداخلي للصندوق وأخر وثيقة دورية لدى شركة الخليج المتعدد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية، نهج بحيرة ببوا، عمارة فرج الطابق الثاني، ضفاف البحيرة 1053 تونس.

١٣ اغسطس ٢٠١٦ تسجيل عدد ١٢-٧٩٣٦٤٠٠ برقم

منح طبقاً لأحكام الفصل ١٤ من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلّق بالمساهمة العامة  
رئيس هيئة السوق المالية

الإمضاء صالح الصيل

